دور الحوكمة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري بالمؤسسات التعليمية الاهلية

م.م. الهام عمير صاحي

الجامعة التقنية الجنوبية / المعهد التقني البصرة

Ababylalmwswy567@gmail.com

الملخص:

يهدف هذا البحث الى تسليط الضوء على الاحكام المتعلقة بالحوكمة الالكترونية للمؤسسات التعليمية الاهلية وذلك من خلال التعريف بأسس ومبادئ الحوكمة الالكترونية وبيان مدى انطباقها مع نظم المؤسسات التعليمية على اعتبار انها من اهم الادوات التي تساهم في مكافحة الفساد المالي والاداري وتحقق درجة عالية من الشفافية والحياد والاستقلالية. تعتبر المؤسسات التعليمية من أبرز الادوات الحيوية في كافة المجتمعات لكونها تعد المدخل الحصين للتنمية الشاملة ومفتاح البدء بعمليات الاصلاح، ونتيجة للتطور الملحوظ في المجالات العلمية والتكنولوجية كان لا بد من اللجوء لنظام الادارة الالكترونية والعمل على تطبيق اسس ومبادئ الحوكمة الالكترونية. وفي الختام خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أهمها أن تنفيذ الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية يساهم في تحقيق التوازن الفعال بين اسس تحسين التعليم ومتطلبات تنفيذه، حيث يساهم تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في ضمان تحقيق الرقابة الفاعلة على نظم واجراءات العملية التعليمية، والأمر الذي غدا معه وضع جملة من التوصيات التي نأمل أن تلقى قبولاً.

الكلمات المفتاحية: (الحوكمة الالكترونية، الفساد الاداري، المؤسسات التعليمية، الشفافية، المساءلة).

The role of electronic governance in combating administrative corruption in private educational institutions

Alham eumayr sahi

Southern Technical University / Basra Technical Institute

Abstract:

This research aims to shed light on the provisions related to electronic governance of private educational institutions by defining the foundations and principles of electronic governance and showing the extent of their application to the systems of educational institutions, considering that it is one of the most important tools that contribute to combating financial and administrative corruption and achieves a high degree of transparency, neutrality, and independence .Educational institutions are considered one of the most vital tools in all societies because they are considered the strong gateway to comprehensive development and the key to starting reform processes. As a result of the remarkable development in the scientific and technological fields, it was necessary to resort to the electronic management system and work to apply the foundations and principles of electronic governance. In conclusion, the study concluded with a set of results and recommendations, the most important of which is that implementing electronic governance in educational institutions contributes to achieving an effective balance between the foundations of improving education and the requirements for its implementation. The application of governance principles and mechanisms contributes to ensuring effective oversight of the systems and procedures of the educational process, which led to the development of a set of recommendations that we hope will be accepted.

Keywords: (electronic governance, administrative corruption, educational institutions, transparency, accountability).

اشكالية البحث:

تقوم الانظمة التعليمية في المؤسسات المختلفة على اتباع العديد من الاستراتيجيات التي تدعم المنظومة التعليمية ككل وتحقق المصالح الخاصة للأطراف، الا ان هذه الاستراتيجيات تطورت نتيجة دخول وتطبيق نظام الحوكمة الالكتروني على المنظومة التعليمية. ولذلك تتمثل اشكالية هذه الدراسة في الاجابة على السؤال المحوري التالي " ما مدى فاعلية نظام الحوكمة الالكترونية المطبق في المؤسسات التعليمية الاهلية في الحد من ممارسة اشكال الفساد الاداري والعمل على مكافحته؟". في واقع الامر فإن الاجابة على هذه الاشكالية يدفعنا للتطرق لمجموعة من التساؤلات، التي تتمحور في النقاط التالية:

١- ما مفهوم الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية الاهلية؟

٢- ما دور المبادئ والآليات المتعلقة بالحوكمة الالكترونية في الحد من الفساد الاداري؟

٣- ما متطلبات تطبيق نظام الحوكمة الالكتروني في المؤسسات التعليمية الاهلية؟

٤- ما مدى فاعلية انظمة الرقابة والمساءلة المتبع في الحوكمة في تحقيق مكافحة فعلية للفساد الاداري؟

أهمية البحث:

تتمثل وتبرز أهمية البحث في كونه يقوم بتسليط الضوء على الحوكمة الالكترونية وبيان مدى ارتباطها بالمؤسسات التعليمية وفاعليتها في تحقيق مكافحة فعلية للفساد الاداري، على اعتبار ان انتشار التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة فرضت على الدول ومؤسساتها اتباع الانظمة الحديثة في الادارة، وذلك من خلال تطبيق المبادئ الاساسية واتباع الآليات الضرورية للوصول الى الغاية وحفظ المصالح للأطراف.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي بالإسلوب التحليلي القائم على تحليل النصوص القانونية، بالإضافة الى جمع المصادر والمراجع والدراسات ذات العلاقة بالموضوع للتوصل للاستنتاجات والحلول.

التقسيم العام للبحث:

المبحث الاول: ماهية الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية

المبحث الثاني: نطاق تطبيق الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية الاهلية

المبحث الأول: ماهية الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية

تستند الحوكمة في وجودها على مجموعة من الآليات والمبادئ والعمليات التي تمكن الافراد والجماعات من تحقيق مصالحها بأفضل صورة، حيث تقوم على مجموعة من الانظمة التي تسعى لتحديد هيكل وإطار توزيع الواجبات والمسؤوليات في المؤسسات بشكل يساهم في التوجيه. حيث ان فكرة الحوكمة بشكل عام تقوم بالإساس على تمتع المؤسسة بمجموعة من الصلاحيات التي تمكنها من أداء واجباتها وممارسة مهامها بشكل يتوافق واحكام القانون، ويتحقق ذلك من خلال خلق مجموعة من المؤسسات القائمة على الانظمة والتقنيات الخاصة بتقديم الخدمات للإفراد بشكل يتوافق مع مبادئ الشفافية والنزاهة والحياد.

المطلب الاول: مفهوم الفساد الاداري

يعتبر الفساد الاداري من أكثر الظواهر انتشار والتي تقف عائق في وجه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، الامر الذي يحتم على الجهات المسؤولة التصدي لانتشاره والعمل على مكافحته من خلال الاحاطة بمفهومه وانواعه.

الفرع الاول: تعريف الفساد الاداري واسبابه

اولا: تعريف الفساد الاداري

ان تعريف الفساد في اللغة يكون وفق عدة معان منها أخذ المال ظلما، والبطلان حيث يقال العقد فاسد أي باطل[١]، ويقصد بها التلف والعطب والخلل حيث يقال فسدت الامور اي اضطربت وأدركها الخلل[٢].

ويقصد بالفساد الاداري في الاصطلاح انحراف الشخص في القيم والاخلاق التي تحكم السلوك الانساني ويصدر من الاشخاص لتحقيق منافع ومصالح شخصية بشكل مخالف لإحكام القانون[٣].

وقد عرفه البنك الدولي بأنه اساء الاستعمال للوظائف العامة بهدف تحقيق الكسب الخاص، ويتم القيام به من قبل الموظف في العادة من خلال قبول او طلب او ابتزاز رشوة لتسهيل عقد واجراء او طرح المناقصة، ويتم عندما يقوم الوكلاء والوسطاء لشركات الاعمال بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسات او اجراءات عامة للتغلب على مجموعة من المنافسين وتحقيق الارباح خارج الإطار القانوني، ومن الممكن ان يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء للرشوة وذلك بتعيين الاقارب وسرقة اموال الدولة مباشرة[٤].

ويتضح من تعريف البنك الدولي للفساد الاداري انه حصره في صورتين الاولى تتمثل في سوء استغلال السلطة المستمدة من الوظيفة العامة والثانية تتمثل في اختلاس الاموال العامة للحصول على الوظائف للأشخاص المقربين. كما يعرف بأنه سلوك لا اخلاقي يقوم على اساس خيانة الامانة العامة والثقة العامة الموكلة للموظف العام[٥]، الا انه يؤخذ على هذا التعريف الربط بين الفساد الاداري والمعايير الاخلاقية للمجتمعات.

يعتبر مصطلح الفساد الإداري مفهوم واسع لا يمكن شموله بتعريف واحد، فيقصد بالمفهوم الواسع له الإخلال بشرف الوظيفة وقيمها(٦).

ويتوصل الباحث الى تعريف الفساد الاداري بأنه سوء استغلال الموظف للسلطات المكتسبة من الوظيفة العامة من خلال اتيان الافعال التي تشكل انحراف عن القواعد والقيم التي تحكمها لتحقيق اهداف غير مشروعة.

ثانيا: اسباب الفساد الاداري

يتمثل السبب الاساسي الذي يقف وراء انتشار الفساد الاداري بغياب التنظيم القانوني والإداري للسلطات الإدارية، حيث أن عدم تنظيم ووضوح السلطات الوظيفية واختصاصاتها سيدفع الموظف للاعتماد على الفردية والشخصيات في العمل مما يمكنه من استغلال المركز الوظيفي لتحقيق المكاسب الخاصة تحديدًا في ظل ضعف الدور الرقابي(٧).

الا ان هناك العديد من الاسباب المختلفة التي تؤدي الى نشاط عمليات الفساد وانتشارها على نطاق واسع فمنها الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وهو ما سيتم دراستها على النحو التالي:

أولاً: أسباب سياسية

يعتبر الفساد من أبرز المشاكل السياسية والادارية ومن أبرز الاسباب السياسية التي تؤدي الى انتشار الفساد الاداري ضعف الممارسة الديموقراطية وعدم توافر الحرية للمشاركة في الشؤون الإدارية(٨)، اضافة لزيادة انتشار الوساطة والمحسوبية نتيجة لتطبيق الولاء السياسي في اختيار الموظفين الإداريين والقياديين مما يساهم في انتشار الفساد بشكل كبير، اضافة لغياب دور دولة المؤسسات الدستورية والسياسية وقانونية وضعف الحكومة والدور الرقابي.

كما يؤثر المناخ السياسي في الدولة وانتشار الأيديولوجيات المخالفة لاعتقادات المجتمع والأفراد بشكل يساهم لعدم الاستقرار السياسي الامر الذي ينعكس سلبًا على أداء الموظفين لأعمالهم ويزيد من انتشار الفوضى والفساد(٩).

ثانيًا: أسباب اقتصادية

تتعدد الاسباب الاقتصادية التي تؤدي لانتشار الفساد ومن أبرزها تدني مستوى دخل الفرد خاصة في الدول النامية وتدني مستوى المعيشة وضعف الحوافز والمكافآت الوظيفية، بالإضافة لانتشار الأمية والتخلف عن التعليم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وعدم انتظامه مما يساهم في انتشار البطالة(١٠).

الامر الذي ينعكس سلبا على المجتمع لكون تأثير الاسباب الاقتصادية تؤدي بشكل غير مباشر لزيادة انتشار الجريمة المنظمة كنتيجة لضعف المجتمع المدني وعدم استقراره، كما ان ضعف الأداء الاقتصادي للعديد من المؤسسات الحكومية لتوزيع غير عادل للثروة وانخفاض الرواتب والأجور مقابل انتشار البطالة والفقر ومحدودية فرص التوظيف(١١) ، مما يؤدي لتضخم الجهاز الحكومي وهيمنته على الأنشطة الاقتصادية مما يؤثر سلبا على التنمية(١٢)، الامر الذي يؤكد على كون الظروف الاقتصادية لها دور في انشاء الدافع ممارسة الفساد لدى الموظفين، وخاصة في ظل سوء الأحوال الاقتصادية يؤدي إلى عجز الدولة عن إشباع الحاجات الأساسية للمواطنين.

ثالثًا: أسباب اجتماعية

تستند المجتمعات على مجموعة من القيم والموروثات والمعتقدات المشتركة بين الأفراد التي تهدف لتنظيم العلاقات الاجتماعية وتساهم في بنائها على أسس صحيحة، الا ان ارتباط العادات والتقاليد بالمهام الوظيفية قد ينعكس سلبا على الوظيفة بشكل يزيد من انتشار الفساد، حيث تلعب طبيعة القيم والأخلاق المكتسبة من المجتمعات دورًا كبيرًا في دفع الموظف ليكون جزءًا من منظومة

الفساد، خاصة في حال عدم وضع الموظف في المكان المناسب وجمود القوانين وعدم تطورها وعدم وضوح السياسات العامة للمؤسسات الإدارية في انتشار مظاهر الفساد الإداري[١٣].

رابعًا: أسباب تشريعية

تتعدد الأسباب التشريعية التي تؤدي لضعف السياسات القانونية وعدم تطبيقها بالشكل الصحيح وغياب قوانين ردع الجريمة مما يساهم في انتشار الفساد الإداري على نطاق واسع، كما يتمثل السبب القانوني لانتشاره في عدم تنفيذ القانون وتطبيقه بالشكل الجاد[١٤]، حيث يزداد انتشار الفساد كلما كانت التشريعات مجحفة أو منحازة إلى فئة أو طبقة دون غيرها، وخاصة عند عدم استجابة القوانين إلى التطورات والتغيرات التكنولوجية والمعلوماتية يعتبر عائقًا ومعرقلًا في سبيل الإصلاح الإداري.

الفرع الثاني: مظاهر الفساد الاداري وخصائصه

اولا: مظاهر الفساد الاداري

وتتجلى مظاهر الفساد الإداري في العديد من الصور التي يمكن أن نذكر أهمها على النحو التالي:

أولًا: هدر المال

ان ممارسة الافعال المشكلة للفساد يؤدي بالنتيجة الى هدر المال وذلك لكون الافعال تنطوي على الاستهانة بالملكية ويمس الموارد الاقتصادية التي تعد من الموارد المهمة في التنمية الاقتصادية، مما يؤدي بالنتيجة لانعدام الحس بالمسؤولية تجاه المال ومن ابرز اشكال الهدر الاختلاس والسرقة وسوء استعمال السلطة[١٥]، كما ان التسيب من الوظيفة يشكل الوجه الآخر لهدر المال واستغلال الوظيفة، لكونه يقوم على ثقة الموظف بإمكانية قيامه بما يحلو له، ومخالفة القوانين والأنظمة من خلال عدم الحضور للوظيفة في الوقت المحدد والخروج قبل الوقت المحدد وعدم استغلال أوقات العمل بما خصص لها.

ثانيًا: المحسوبية

يعتبر انتشار الوساطة و المحسوبية من ابرز مظاهر الفساد الاداري وذلك لكونها تعتمد على بشكل أساسي على قيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف والمناصب وفق أسس غير متكافئة مثالها القرابة أو الولاء السياسي دون الاهتمام بالكفاءة والجدارة والمساواة في الفرص أو لتحقيق مكاسب خاصة وشخصية[١٦]، حيث تعتبر مظاهر المحاباة والمحسوبية من أخطر مظاهر الفساد الإداري وأصعبها علاجًا، لأنها تمنح الحق لمن لا يستحق، وتقوم على التمييز بين الأفراد وفق أسس غير الكفاءة والجدارة، الامر الذي سيؤدي بالنتيجة لاستغلال الموارد والمناصب من قبل غير المؤهلين[١٧]، وتعتبر ثقافة الواسطة تعني انتقال الفساد الإداري من ظاهرة محدودة إلى ظاهرة مخططة[١٨].

ثانيا: خصائص الفساد الاداري

يتماز الفساد الاداري بالعديد من الخصاص والسمات والتي تتمثل بما يلي: [١٩]

١- السرية، ان كافة اعمال الفساد تتصف بالسرية بشكل عام وذلك كنتيجة لكون الاعمال غير مشروعة، الا ان وسائل واساليب التستر على فعل الفساد تختلف تبعا للجهة التي تتبع لها، الا ان الغالب اخفاء الممارسات الفاسدة من خلال التوجيهات والاوامر بحجة الاعتبارات الامنية الا ان الغاية الاساسية تتمثل في قضاء المصالح الشخصية.

٢- يتماز الفساد الاداري بسرعة الانتشار وخاصة عندما يصدر من قبل المسؤولين حيث ان زيادة سلطاتهم ونفوذهم يمنحهم القوة للضغط على باقي الاجهزة الادارية لتنفيذ قراراتهم، الامر الذي يؤدي الى زيادة انتشار ممارسات الفساد بين الموظفين مما يجعلها عادة.

٣- يعد من الافعال العمدية، حيث لا يتوقع ان يتم ممارسة فعل الفساد دون قصد لان القرارات التي تصدر تعبر عن الارادة ولتحقيق المصالح الشخصية حيث يعبر الفساد عن الانحراف الممارس من قبل الموظف لتنفيذ اعمالهم.

٤- الترهل أو التخلف الاداري، يرتبط الفساد الاداري بمظاهر التخلف الاداري مثل تأخير المعاملات التغيب عن العمل وغيرها من الممارسات السلبية التي يمارسها بعض الموظفين بشكل يعكس نتائج سلبية على الوظيفة ويؤثر على الموظفين من خلال انعدام الحافز لديهم نحو التطوير والتغيير للأفضل.

٥- ممارسة الفساد بشكل تشاركي، حيث يكون تنفيذ الفساد غالبا من خلال التشارك في اتخاذ القرارات وعقد التحالفات بهدف تبادل المنافع وتسهيل تنفيذ ما تبتغيه، الا ان ذلك يعتمد على طبيعة الأعمال الإدارية التي تتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات لجعل الفساد أكثر تنظيمًا[٢٠].

المطلب الثاني: مفهوم الحوكمة الالكترونية

لقد عانت اغلب دول العالم من فترات طبق خلالها اضطراب كبير في الحكم والادارة وذلك كنتيجة مترتبة على تغير الانظمة والحكومات والسياسات بالإضافة لعدم وضوح الرؤية الامر الذي أدى الاخلال بخطط التنمية المتبعة على الدول ككل وعلى مؤسساتها بشكل خاص، مما دفع المختصين لدراسة والتأكيد على أهمية تبني أنظمة الاصلاح التي تحول دون انتشار الفساد.

الفرع الاول: تعريف الحوكمة الالكترونية وأهدافها

لا تعتبر الحوكمة مجرد مصطلح بل تعتبر نهج ومبادئ تطبق كاملة وبحذافيرها، كما لا تعتبر من الالفاظ الحديثة أو من المصطلحات المضافة حديثا لقاموس التداول بل تعد من معان ومعايير تنقل

الواقع الاقتصادي من درجة الى أخرى ومن مقام الى أخر وباتت الحوكمة من الموضوعات المثيرة جداً.

اولا: تعريف الحوكمة الالكترونية

ان الحوكمة في اللغة تعني جعل الشيء محكم، ويقال استحكم الشيء او الامر اي بمعنى توثق وصار محكم، وتعرف بأنها عملية اتخاذ القرارات والطريقة التي تنفذ بها هذه القرارات.

وقد عرفها البنك الدولي بأنها طرق ممارسة السلطة مهام الادارة للموارد الاقتصادية والاجتماعية بشكل يحقق التنمية[٢١].

وتعتبر الحوكمة ذات أهمية كبيرة في مجال الادارة العامة لكونها تهدف الى تحقيق الاصلاح الاداري، وذلك لان انتشار افعال الفساد وممارسته في المؤسسات الخاصة وخاصة في التعليمية منها يصاحبه في العديد من الحالات فساد الادارة العامة. حيث عرفها البنك الدولي بأنها استخدام التكنولوجيا المتعلقة بالمعلومات والاتصالات بهدف زيادة كفاءة وفاعلية وشفافية ومساءلة الخدمات المقدمة من الجهات المختصة للمواطنين والافراد ولك من خلال تمكينهم من الحصول على المعلومات التي تساهم في مكافحة الفساد[٢٢].

وتقوم الحوكمة الالكترونية على مجموعة من الاسس التي تساهم في دعم وتحقيق الحكم الرشيد، حيث نصت المادة (٦) الفقرة (و) من قرار لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٠ المتعلقة بدعم وتعزيز الديموقراطية بواسطة الحكم الصالح عن طريق العمل على تحسين شفافية المؤسسات العامة واجراءات رسم السياسات وتعزيز مسائلة الموظفين، والعمل على اتخاذ التدابير القانونية والادارية السياسات الفاعلة في مكافحة الفساد، بالإضافة للعمل على تقريب

الحكومة من الشعب من خلال تقريب مستويات التفاوض وتعزيز الامكانية للوصول الى الافراد، ورعاية تحقيق مستويات رفيعة من الكفاءة والمسلك الأخلاقي[٢٣].

الامر الذي يؤكد على ان الحوكمة الالكترونية تعبر عن الادارة الرشيدة للمؤسسات العامة والخاصة لكونها تستند الى مجموعة من القواعد والمبادئ المتعلقة بكفاءة وفاعلية ونزاهة وخاصة في ظل تفعيل الرقابة والمساءلة.

ثانيا: أهدف الحوكمة الالكترونية

تسعى المبادرات الداعمة لتطبيق مفهوم الحوكمة الالكترونية الى جعل الخدمات المقدمة أكثر مرونة وسهولة للإفراد وتساهم في تقليل التكاليف وزيادة الشفافية، حيث ان أبرز مبادرات الحوكمة تتمثل في تقديم الخدمات عبر الانترنت. كما انها تتيح للأنظمة في المؤسسات التعليمية استخدام البيانات والمعطيات لتحسين عمليات اتخاذ القرارات ولتقديم أفضل الخدمات، الامر الذي يمكن المسؤولين من تحديد المجالات التي يكون الطلب عليها مرتفع والعمل على تحسين الانظمة التي تتبع له. وخاصة لكون الحوكمة الالكترونية تقوم على اساس تسليط الضوء على عناصر الحكم الرشيد مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة والتكامل والتنمية واصلاح الادارة المالية.

كما تقوم الحوكمة الالكترونية بشكل اساسي على التأثير بشكل ايجابي على كافة القطاعات وخاصة التعليمية منها وذلك من خلال العمل على زيادة الانتاجية وتقليل التكلفة في الاداء والمساعدة في تحقيق الديموقراطية والعدالة بين الافراد[٢٤]. ويساعد في تحقيق هذه الاهداف كون الحوكمة الالكترونية بلا مكان ولا زمان فهي تختلف عن الادارة التقليدية التي تقوم في مكان محدد مقرر وانما تمارس مهامها في كافة الاوقات لتقديم الخدمات[٢٥].

كما انها تهدف الى العمل على تقليل التعقيدات الادارية من خلال تبسيط الاجراءات الادارية والتخفيف من تعدد التوقيعات ذلك من خلال اتاحة طلب الخدمات من البوابة الالكترونية بأقل وقت وجهد، الامر الذي يترتب عليه تقليل فرص الفساد من خلال تقليل وإلغاء الاحتكاك المباشر بين الموظفين واصحاب المصلحة[٢٦].

الفرع الثاني: دواعي الحوكمة الالكترونية ومميزاتها

اولا: دواعي الحوكمة الالكترونية

تقوم الحوكمة الالكترونية على توحيد الجهود والحد من التشتيت والازدواجية في الاجراءات التقليدية وذلك من خلال جمعها في بوابة الكترونية واحدة، كما انها تساهم في فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال تحقيق التكامل بين الحوكمة الالكترونية والتجارة الالكترونية ولك من خلال الاستثمار في التطبيقات والتقنيات المتعلقة بالإدارة والتبادل الداخلي للبيانات[٢٧].

كما انها تنعكس بالفائدة على ادارة المؤسسات التعليمية الاهلية من خلال كونها تعمل على تنظيم الجهود المتعلقة بالعمليات الانتاجية وتحسين الاداء الوظيفي، كما انها تعمل على القضاء على الروتين والبيروقراطية الوظيفية.

وتساهم في اتمام الاجراءات بشكل يحقق الشفافية والعادلة في التعامل الامر الذي يساهم في الغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة، كما أن تطبيق الحوكمة سيؤدي بالنتيجة الى اختصار الهرم الاداري المتبع في الدوائر الحكومية التقليدية ويسرع من تنفيذ الاجراءات الادارية ويختصرها[٢٨].

ثانيا: مقومات الحوكمة الالكترونية

تعتبر الحوكمة الالكترونية من أبرز متطلبات التنمية المستدامة في كافة المجتمعات والمجالات وذلك لكونها بحاجة لإحداث الاصلاحات في البنى الاساسية والاقتصادية والادارية في المؤسسات

المعنية بها لتحقيق الحاجات وممارسة الوظائف على أفضل وجه[٢٩]. كما تعتبر الحوكمة في اغلب المؤسسات بمثابة الكتلة المتكاملة التي تسعى لخلق التوازن وتقليل الغش وتضارب المصالح، حيث انها تساهم في تحقيق رفع كفاءة أداء المؤسسات ووضع الانظمة الكفيلة بالحد من ممارسة اشكال الفساد المختلفة[٣٠].

حيث ان تطبيقها بالشكل السليم يتطلب توافر العديد من المقومات لتحقيق نجاح الحوكمة وتتمثل فيما يلي: [٣١]

١- تشريع القوانين والانظمة الخاصة بتطبيق الحوكمة في المؤسسات المختصة.
٢- ايجاد اللجان المتخصصة في متابعة اداء وتطبيق الحوكمة من خلال اللجان الاساسية ولجان المتابعة.
٣- ايجاد الهيئات الرقابية على الاداء الاداري.
٤- ايجاد نظام تقارير قادر على تحقيق الشفافية والامداد بالمعلومات.

الامر الذي سيساعد في تطبيق مقومات الحوكمة الالكترونية في المؤسسة التعليمية بفاعلية وكفاءة مما يضمن نجاحها ويساهم في تحقيق التطور في العمل الاداري ويساهم بالحد من الفساد الاداري وتحقيق مكافحته الفعلية داخل المؤسسة التي تطبقه.

بالإضافة للمقومات فان هناك العديد من العناصر التي تعمل في إطار متماسك وفعال لحماية وتحقيق مصالح الاطراف المتعلقة بالحوكمة الالكترونية، وتتمثل أبرز هذه العناصر فيما يلي:

١- ايجاد الانظمة المتخصصة في الرقابة على أداء المؤسسات.
٢- تنظيم العلاقات بين مجلس الادارة والمساهمين واصحاب المصالح.
٣- ايجاد مجموعة من القواعد التي توجب إدارة المؤسسات وتراقب عليها وفق هيكل معين.

المبحث الثاني: نطاق تطبيق الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية الاهلية

شهدت الدولة تطورات وتحولات كبيرة أثرت في مختلف المجالات والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة التعليمية، وزادت حدة التغيرات مع دخول التكنولوجيا وشبكة المعلومات الى نظام انظمة العمل والادارة مما انشئ العديد من التحديات وأدى الى توفير العديد من المتطلبات في نطاق الحوكمة الالكترونية.

المطلب الاول: اسس تطبيق الحوكمة الالكترونية المؤسسات التعليمية الاهلية

تمارس المؤسسات التعليمية دور مهم ومتنوع في الحياة الاجتماعية لكونها تراعي التعلم الذي يساهم في الكشف عن الفرص والابداع، الامر الذي دفع الجهات المختصة لتطبيق الحوكمة الالكترونية وذلك لتحقيق الاستجابة الفاعلة لمثل هذه الرؤى وتحقيق عملية تعليمية شاملة. وتحقيق الفاعلية الكبيرة في حوكمة الجامعات وتحقيق التوازن بين متطلبات التحسين وآليات التنفيذ وذلك من خلال التطبيق الفعلي لآليات ومبادئ الحوكمة.

الفرع الاول: مؤشرات تطبيق الحوكمة ومبادئها

ان تطبيق مفهوم الحوكمة يساهم في فتح العديد من المجالات الفكرية الجديدة اتي تتيح القدرة للتعامل مع القضايا وفق اسس محددة وخطط واضحة، حيث ان تطبيقها في الانظمة الجامعية والمؤسسات التعليمية يساعد على السيطرة على عمل الجامعات وخاصة الجانب الأكاديمي.

اولا: مؤشرات الحوكمة الالكترونية

ان تطبيق الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التي تعليمية يكون بهدف تحسين أدائها بشكل يخدم كافة الاطراف ويحقق الشفافية والعدالة، وتتعدد المؤشرات الدالة على نجاح الحوكمة داخل الجامعات والمؤسسات التعليمية الأهلية ومن أبرزها: [٣٢]

١- ان اعتماد ضوابط ومبادئ الحوكمة يساهم في تحقيق القدوة والانضباط والتقويم في السلوك في القيادة الجامعية، وذلك لان اختيار القيادات الجامعية يتم وفق معايير معينة معتمدة من الناحية القانونية والتشريعية، حيث يستند على اللقب الجامعي استاذ او استاذ جامعي ذو كفاءة وخبرة وفق صفات محددة، كما يرى الباحث ان اختيارهم يجب ان يتم وفق معايير اخلاقية وسلوكية محددة بشكل يحيدهم عن الوساطة والمحسوبية الامر الذي يساهم في التطبيق الناجح للحوكمة[٣٣].

٢- يساهم تطبيق مبادئ واحكام الحوكمة على تنمية الاتجاهات والقيم الايجابية لدى العاملين في كافة المجالات والمواقع الامر الذي ينعكس ايجابا على الالتزام بالسياقات والتقاليد الجامعية وذلك لان تطبيق الضوابط يمنع الافراد ي طلب ما يخالف هذه الضوابط والآليات.

ويتحقق ذلك من خلال تحديد الجامعة للسياسة المناسبة لتطبيق مبادئ الحوكمة وآلياتها ومعاييرها بشكل لا يدع مجال لأي تجاوز او للقيام بالإعمال بعشوائية.

٣- تحقق مبادئ وضوابط الحوكمة تأصيل فعلي لأخلاقيات المهنة والوظيفة، لكون تطبيق مبادئ الحوكمة تساعد على تعزيز الاخلاقيات وتحقيق الضبط المهني والوظيفي حيث ان جوهر الحوكمة يتمثل بالالتزام بأخلاقيات والقيم الفاضلة مما يساهم في محاربة الفساد ومكافحته.

٤- ان التزام الجامعة والمؤسسة التعليمية بمبادئ الحوكمة سينعكس بشكل ايجابي على التزام الطلاب بذات المعايير وتأهيلهم وتعليمهم وفق أحدث المعايير، حيث ان الجامعة ستعمل على تلبية احتياجات طلابها عند ادراكها انها مسؤولة امام المجتمع عن كافة القرارات المتعلقة بالعملية التعليمية وفقا لما تنص عليه مبادئ الحوكمة[٣٤].

٥- تسعى المؤسسة التعليمية الى رفع كفاءة وقدرة الهيئة التدريسية وتطوير قدراتهم من خلال الدورات التدريبية والتطويرية.

الامر الذي يؤكد على ان نجاح تطبيق الحوكمة الالكترونية يستند بالإساس الى اتباع وتطبيق ضوابط ومؤشرات الحوكمة الالكترونية في الاداء الجامعي لتنمية الاتجاهات والقيم الايجابية وذلك من خلال تأهيل كافة الموظفين في المؤسسة لتحمل لتطوير مبادئ الحوكمة وتطبيقها بشكل يحقق مكافحة فعلية للفساد.

ثانيا: مبادئ الحوكمة الإلكترونية

ان تطبيق الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية يتطلب توافر وتطبيق مجموعة من المبادئ الخاصة بها والتي يجب الالتزام بها من قبل المسؤولين عن الادارة والعمل على مراعاتها وتطبيقها في السياسة الادارية والتشغيلية والعلمية، وتتمثل هذه المبادئ بما يلي:

١- الافصاح والشفافية، الاصل ان يتم الافصاح عن كافة السياسات المتخذة سواء العلمية والتربوية والتشغيلية في المؤسسة التعليمية بالنسبة للعاملين في المؤسسة وللآخرين الذين لا تشكل معرفتهم عرقلة لتنفيذ سياسات المؤسسة بشكل سليم، اما بالنسبة الشفافية فيتم تطبيقها من خلال طرح الآراء والافكار ومناقشتها بروح التعاون، وان تطبيق هذا المبدأ بالشكل السليم سيحقق الغاية من الحوكمة الالكترونية ويساهم في الحد من انتشار الفساد الاداري.

٢- المساواة، الاصل ان يتم معاملة كافة اعضاء المؤسسة التعليمية من رئيس وعمداء وموظفين بشكل متساوٍ دون ان يتم الانحياز الى فرد او فئة بعينها دون غيرها لأن ذلك سيؤدي الى احداث فجوة يترتب عليها ارتكاب الاخطاء وممارسة اشكال الفساد

الإداري[٣٥]. الامر الذي يؤكد على ان الابتعاد عن التمييز والتحيز في التعامل مع اعضاء المؤسسة يعتبر سبب اساسي لحل المشكلات وتحقيق مصالح كافة الاطراف.

٣- تجنب تضارب المصالح بين اعضاء مجلس المؤسسة، يعتبر هذا المبدأ من المبادئ ذات الاهمية الكبيرة حيث ان متخذ القرار في المؤسسة التعليمية يجب ان يتجنب تضارب وتصادم مصالح اعضاء المؤسسة عند اتخاذ القرارات ويتحقق ذلك من خلال الوصول الى اتفاق مجمع حول لقرارات المتخذة من اعضاء المجلس[٣٦].

٤- احترام حقوق اصحاب المصلحة والعمل على ضمانها، يعتبر هذا المبدأ من المبادئ المهمة والتي تقوم على التعريف بأصحاب المصلحة وما يتمتعوا به من حقوق، الامر الذي يوجب على المؤسسة التعليمية الاتصال بالمجتمع والتعامل معه والاطلاع عليه وذلك من خلال الانشطة الثقافية والتعليمية التي تقدمها الجامعة. كما يجب على المؤسسة ان تضمن للمدرسين والموظفين والعاملين فيها حقوقهم على اعتبار انهم جزء من المجتمع ولهم دور مهم في تطبيق الحوكمة الالكترونية التي تضمن استمرار عمل الجامعة ويضمن بالمقابل الوفاء بحقوق ومصالح الاطراف الاخرى.

٥- صيانة وحفظ حقوق اعضاء مجلس الجامعة، ان المؤسسات التعليمية الأهلية تتكون من رئيس ومساعدين وعمداء يشكلوا مجتمعين المؤسسة التعليمية ويتمتع هؤلاء الا فراد بمجموعة من الحقوق والحريات الواجب اقرارها ومراعاتها، لكون ذلك سينعكس ايجابا على الجامعة وادارة اعمالها ونشاطاتها.

حيث ان منح هؤلاء الافراد حقوقهم وحرياتهم بالشكل المتوافق مع احكام القانون ومبادئ الحوكمة سيحقق المصلحة العامة واهداف المؤسسة ذاتها.

الفرع الثاني: مراحل تطبيق الحوكمة في المؤسسات التعليمية ومعوقاتها

اولا: مراحل تطبيق الحوكمة الالكترونية

ان المؤسسات الجامعية والتعليمية تمر بالعديد من المراحل لتطبيق الحوكمة الالكترونية والتي تتمثل بما يلي:

١- مرحلة التعريف بالحوكمة داخل المؤسسة وتكوين الرأي العام عنها، حيث تقوم هذه المرحلة على بيان معالم الحوكمة وجوانبها وتحديد أبعادها والمفاهيم المتعلقة فيها وبيان المنهج المتبع في تطبيق أحكامها، حيث تشكل هذه المرحلة التمهيد لتشكيل ثقافة الحوكمة في المؤسسة الجامعية لحشد تأييد الرأي العام لتطبيقها وان نجاح الحوكمة ككل يعتمد على نجاح هذه المرحلة.

٢- ترسيخ البنية التحتية للحوكمة وذلك من خلال ترسيخ قاعدة اساسية متينة تتعامل مع كافة التفاعلات والمتغيرات والمستجدات المحيطة بتطبيق الحوكمة، وترتكز هذه المرحلة على جانبين الاول يتمثل في الكيان المؤسسي التنظيمي لتحديد وجهات الاشراف والعمل على تحديدها، أما الثاني يقوم على الأساس الاخلاقي والقيمي.

ويرى الباحث ويؤكد على أهمية توفير قواعد ادارية واخلاقية لتطبيق مبادئ واحكام الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية بفاعلية.

٣- انشاء وتنظيم البرامج القياسية لتطبيق الحوكمة، حيث ان وجود برنامج زمني يحدد الاعمال والمهام ويبين المؤشرات التي تدل على نجاح الحوكمة يعتبر من أبرز المراحل التي تكفل نجاح الحوكمة ومعالجة اي مشكلات تواجه تطبيقها، وذلك لان هذا الاجراء سيساهم في بيان المعوقات التي يتعرض لها تطبيق الحوكمة ويساعد في وضع الحلول المناسبة لها.

٤- تنفيذ الحوكمة الالكترونية، حيث يتطلب قياس استعداد ورغبة الاطراف في تطبيق الحوكمة الالكترونية العمل على تنفيذها على ارض الواقع، وتساهم هذه المرحلة في بيان الاستراتيجيات الملائمة للتطبيق ومواقفها مما يساهم في كسب التأييد لتطبيق الحوكمة.

٥- متابعة التطبيق والتطور لبرنامج الحوكمة الالكترونية ولك بهدف التأكد من حسن تنفيذ المراحل السابقة ولاكتشاف الاخطاء ومواقع القصور في التطبيق الفعلي لتداركه والعمل على تصحيحه من خلال استخدام الادوات والبرامج الملائمة والتي تزيد من فاعلية الحوكمة.

ولابد من الاشارة الى ان تطبيق الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية والجامعية لا يعتبر من الامور البسيطة او السهلة وذلك لان تنفيذها على ارض الواقع يتعرض للعديد من المعوقات التي سيتم بيانها تباعا.

ثانيا: معوقات تطبيق الحوكمة الالكترونية

بالرغم من المزايا والخصائص التي تتمتع بها الحوكمة الالكترونية والفوائد التي تعود على الافراد والمؤسسات جراء تطبيقها الا انها تتعرض للعديد من المعوقات التي تحول دون الاستفادة منها على أفضل وجه، وتتمثل أبرز هذه المعوقات في عدة مجالات أبرزها الثقافة المجتمعية التي تسود بين الافراد واضافة للتشريعات الجامعية غير الملائمة وما يستتبع ذلك من مناخ جامعي وطرق ادارة الجامعة وغيرها من الاسباب.

وبناء على ذلك ممن الممكن ان نذكر المعوقات على اصناف محددة على النحو التالي:

١-المعوقات التنظيمية، يعتبر التنظيم الجامعي من التنظيمات القائمة على هياكل لا تقبل أي نوع من انواع التغيير وذلك لاعتماد الانظمة الجامعية في الغالب على لأسلوب التقليدي دون السعي لتطبيق نظام الحوكمة الالكتروني والالتزام.

حيث ان اغلب الموظفين يمارسون اعمالهم وفق مبادئ السيادة البيروقراطية لإنجاز المعاملات الادارية مما يزيد الاعباء ويقلل من القدرة على التطوير وذلك كنتيجة مترتبة على نقص التشريعات والقوانين الادارية مما يؤدي الى عدم تكافؤ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

بالإضافة لكون الجامعات غير مستقلة بالمعنى الفعلي عن مؤسسات المجتمع الامر الذي يؤدي بالنتيجة الى اصدار قرارات تتعلق بالمصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة والتفرد في اتخاذ القرارات.

٢- المعوقات المالية، ان عدم الاستقلالية المالية والادارية وتبعية المؤسسات التعليمية الى جهات اخرى يؤدي بالنتيجة الى اعاقة تطبيق الحوكمة بالشكل السليم، كما ان اعتماد الجامعة على نظام مالي تقليدي وغير متطور يؤدي الى زيادة الاعباء المالي على الجامعة نتيجة لعدم اجتذاب مخصصات المالية كافية لتصميم وتطوير برامج الحوكمة مما يترتب عليه اهدار المال.

٣- المعوقات الاجتماعية، تعتبر العادات والتقاليد من أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق انظمة الحوكمة الالكترونية بالشكل الصحيح والسليم في المؤسسات التعليمية وذلك نتيجة لانتشار العديد من الممارسات التي تحول دون لك ومن أبرزها ضعف المساءلة المجتمعية في الجامعات وانخفاض الثقة بين الجامعة والعاملين فيها وتقييد حرية التعبير عن الرأي بالإضافة لعدم الوعي بالحوكمة ومبادئها واهدافها في تحقيق

جودة الاداء الامر الذي يحول دون تطبيق المساءلة والشفافية في تقديم الخدمات من المؤسسة التعليمية للعاملين والمستفيدين.

ومما سبق يتوصل الباحث الى انه وعلى الرغم من السعي لتحقيق مقتضيات الحوكمة في المؤسسات التعليمية الا ان المعوقات تحول دون تحقيق الاستفادة الفعلية منه كنظام يساهم في تحقيق الديموقراطية ويفعل مبادئ الشفافية والنزاهة.

المطلب الثاني: أثر الحوكمة الالكترونية في مكافحة الفساد الاداري في المؤسسات التعليمية

ان تطبيق مكونات الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية يساهم في تحسين جودة التعليم ويعزز من أداء المنظومة التعليمية، وذلك من خلال العمل على توجيه الإطار لمشترك لحوكمة مؤسسات التعليم وتحسين الجودة التعليمية من خلال انجاز اهداف لمؤسسة وتوجهاتها المختلفة.

الفرع الاول: متطلبات الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية

ان تطبيق الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية الاهلية يتطلب توافر العديد من الانظمة المتكاملة القائمة على مجموعة مترابطة من المكونات التقنية والمعلوماتية التي تلزم لتحقيق نجاح واستقرار المؤسسات والتي تتمثل فيما يلي:

١- متطلبات تكنولوجية، تقوم هذه المتطلبات بشكل اساسي على توفير انظمة الكترونية وشبكات الانترنت تساهم في الوصول الى الخدمات وتفعيل الاجراءات بشكل الكتروني سريع ويتحقق ذلك من خلال اعداد حزم برمجية وتطبيقات مستخدمة ناجحة مستندة الى قاعدة بيانات ناجحة[٣٧].

حيث يساهم توفير هذه المتطلبات الالكترونية في اعداد التقارير الكترونيا وانجاز المعاملات والاعمال وتنفيذ البرامج وتطبيق السياسات بشكل يحد من ممارسة اشكال الفساد الاداري ويقلل من

آثاره السلبية على المؤسسة، حيث ان تطبيق برامج الحوكمة تساهم في تفعيل الشفافية لإنجاز المعاملات والتقليل من المشاكل الادارية والتنظيمية[٣٨].

ويرى الباحث ان تبني منظومة ادارية قائمة على نظام حوكمة الكتروني يساهم في تفعيل الرقابة على كافة الهيكل التنظيمي مما يقلل ويحد من ممارسة اشكال الفساد.

٢- متطلبات فنية، يعتبر نظام الحوكمة من الانظمة الحديثة التي يتطلب تطبيقها وادخالها في المؤسسات الاستعانة بالجهات الاستشارية والبحثية ووضع البرامج والخطط لتنفيذها على مراحل في التنظيم الاداري للمؤسسة[٣٩].

بالإضافة لضرورة وضع تنظيم للهرم الاداري يتناسب يحدد السلطات والمسؤوليات ويتناسب مع مبادئ الحوكمة، بالإضافة للإشارة الى ضرورة التعديل المستمر الخطط التشريعية والتنفيذية لتطبيق برامج الحوكمة الالكترونية بشكل يتناسب مع متطلبات كل مرحلة[٤٠].

٣- متطلبات استراتيجية مؤسساتية، ان تحقيق المكافحة الفعلية للفساد الاداري في المؤسسات التعليمية والقضاء على البيروقراطية التي تعد من أبرز الآفات المؤثرة على عمل المؤسسات يتم من خلال توفير البرامج الاستراتيجية ويتم ذلك من خلال اتجاهين على النحو التالي: [٤١]

أ- الاصل ان تضع المجالس الادارية في المؤسسات التعليمية هدف استراتيجي يحقق التنمية ويكافح الفساد ويوفر الخدمات القائمة على مبادئ الشفافية والعدالة، كما ان مكافحة الفساد في المؤسسات التعليمية من خلال تبني استراتيجيات وتنظيم الخطط وايجاد المحفزات التي من شأنها العمل على الارتقاء بالوظيفة، بالإضافة لتشريع القوانين التي تفرض العقاب والجزاء على من تثبت ادانته[٤٢].

ب-العمل على تعميق أسس النزاهة وتعزيز البناء التنظيمي للمؤسسة من خلال من خلال اجراء التعديلات الشاملة في آليات عمل المؤسسة واتاحة المجال امام المستفيدين

واصحاب المصلحة لتقديم الشكاوى بحق المخالفين، واخضاع البرامج للمسائلة والمحاسبة والرقابة، بالإضافة لضرورة ايجاد بيئة تشريعية وضمانات قانونية تكفل تطبيق الحوكمة على افضل وجه بشكل يساعد على تطبيق النظام(٤٣).

الفرع الثاني: آليات الادارة في الحد من الفساد

ان الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية الاهلية تشير الى الانظمة والتعليمات التي يمارس الموظفين والمجالس اختصاصاتها وفقا لها وذلك لأجل تحقيق رسالة المؤسسة وحماية موجوداتها، حيث ان أبرز الاليات التي تساهم في التطبيق الجيد للحوكمة في المؤسسات تمتع المدراء والموظفين بالقدرة على التعامل كفريق وذلك للتأكد من قيام المؤسسة من القيام بمسؤوليتها بشكل كامل، حيث تنشأ الحوكمة عندما يوفر المجلس التوجيه والارشاد الملائمين للإدارة ويشرف على جهودها(٤٤).

كما تعد الشفافية والمسائلة ذات دور بارز في مكافحة الفساد الاداري وذلك لكون هاته الآليات تتيح مشاركة المعلومات والاجراءات الادارية مع المواطنين الامر الذي يمنع اساءة استعمال السلطة ويفعل قدرة المواطنين في الرقابة على العملية الادارية والجهاز الاداري.

حيث ان زيادة ممارسة الفساد الاداري في المؤسسات التعليمية الاهلية يعزى الى زيادة السلطات الاحتكارية والتقديرية الممنوحة للمسؤولين بشكل يزيد الفساد نتيجة للتعسف في استعمال السلطة، ونتيجة لذلك لابد من تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة من خلال اتاحة المعلومات بشكل واضح وشفاف للإفراد(٤٥).

الامر الذي يؤكد تطبيق الحوكمة الفعالة في المؤسسات التعليمية الاهلية يكون من خلال تنفيذ التطوير الفعلي لهيكلة العمل بشكل يزيد من الثقة بين المؤسسة والجهات التنظيمية واصحاب المصالح المستفيدين، والعمل على جذب المهارات الضرورية لتطوير سمعة المؤسسة وبالمقابل لابد

من العمل على تفعيل الدعم والاشراف الحقيقي على المؤسسة ومراقبة ومتابعة التطورات في التقنيات اللازمة لتفعيل الحوكة الالكترونية[٤٦].

وبناء على ما سبق يتوصل الباحث الى ان المؤسسة بذاتها تعتبر ذات مكانة مهمة ولها دور كبير في تفعيل الحوكمة الادارية وذلك من خلال تعزيز ثقة العاملين فيها والمستفيدين منها بمكانة الحوكمة ودورها في تحقيق شفافية المعلومات داخل ذات المؤسسة.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة اشكالية مكافحة الفساد الاداري في المؤسسات التعليمية الاهلية فمن خلال برامج الحوكمة، وذلك من خلال بيان ماهية الحوكمة الالكترونية من حيث المفهوم والاهمية والمقومات وعلاقتها بمكافحة الفساد الاداري. ومن جانب آخر، تناول هذا البحث الاسس والمبادئ التي تستند عليها الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية لتفعيل دورها لمكافحة الفساد والحد من ممارسته وذلك من خلال بيان واقع التطبيق ومراحله ومن ثم التطرق للمعوقات التي تحول دون الحصول على فاعليته.

النتائج:

١- ان تنفيذ الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية يساهم في تحقيق التوازن الفعال بين اسس تحسين التعليم ومتطلبات تنفيذه، حيث يساهم تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة في ضمان تحقيق الرقابة الفاعلة على نظم واجراءات العملية التعليمية.

٢- ان المجالس الادارية والموظفين في المؤسسات التعليمية لم يدركوا بعد مفاهيم وآليات الحوكمة ودورها في تحسين اداء المؤسسات الامر الذي حد من رغبة وميولهم لتطبيق مبادئ الحوكمة.

٣- يعتمد التطبيق السليم والصحيح لبرامج الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية الاهلية على تطبيق كافة المبادئ المتعلقة بها بالشكل السليم وخاصة مبادئ الشفافية والعدالة والمشاركة.

التوصيات:

١- يوصي الباحث بضرورة العمل على زيادة الثقافة في الحوكمة الالكترونية في المؤسسات التعليمية وذلك من خلال العمل على توسيع مدارك ومعارف الهيئات الادارية حول مفهوم الحوكمة ومبادئها.

٢- يجب العمل على تهيئة البيئة المادية والانسانية التي تتلاءم مع تنفيذ الحوكمة في هذه المؤسسات، ويتم ذلك من خلال اصدار التعليمات والانظمة التي تشجع على تنفيذ نظام الحوكمة والعمل على تخصيص ميزانية مالية لتغطية متطلبات التدريب والتطوير للمهارات المتعلقة بتنفيذ نظم تحسين جودة التعليم وتطبيق الحوكمة الالكترونية.

٣- يوصي الباحث بضرورة تنظيم الضوابط القانونية والتشريعية التي تساهم في ضمان تطبيق مبادئ الحوكمة من حيث المساءلة والرقابة وتحقيق الشفافية في انجاز المعاملات الادارية، ويتم تحقيق ذلك من خلال تنظيم القواعد التي تلزم بتطبيق مبادئ النزاهة والعدالة والموضوعية.

٤- بيان وتطبيق كافة الاجراءات والطرق التي تضمن الالتزام بمبادئ الحوكمة الالكترونية في المؤسسات من حيث الشفافية والعدالة والاستقلالية والمشاركة، ويتحقق ذلك من خلال وضع الضوابط والتعليمات التي تلزم الموظفين والهيئات في المؤسسات التعليمية بالإفصاح

الموضوعي المنضبط عن كافة الانشطة والاجراءات المتخذة لتسهيل الوصول لها عند الحاجة لها.

الهوامش:

(١) لسان العرب، لابي الفضل محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي، المتوفي سنة ٧١١هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، ج١، ج٣، ص ١٣٥.

(٢) سلامة بن سليم الرفاعي (٢٠١٥) الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الفساد المالي، دراسة مقارنة، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد، ص٢٧.

(٣) هاشم الشمري، ايثار الفتلي (٢٠١١) الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان، الاردن دار اليازوري، ص٢٤.

(٤) خالد حيواني، التسيير العمومي الجديد كمقاربة لترقية الخدمة العمومية ومحاربة الفساد الإداري، (رسالة مقدمة لغاية الحصول على درجة الماجستير، جامعة باتنة ٢٠١٥)، ص٥٣.

(٥) نجم عبود نجم (٢٠٠٦) اخلاقيات الادارة ومسؤولية الاعمال في الشركات الاعمال، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص٣٥٣.

(٦) مازن ليلو ماضي (دون سنة) الفساد الإداري في الوظيفة العامة، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي، ص٢٠.

(٧) خالد الحيواني، مرجع سابق، ص ٥٣.

(٨) مروان محي الدين، أثر الفساد في النمو الاقتصادي ورقة قدمت للمؤتمر العلمي الدولي لنقابة خبراء المحاسبة، لبنان (١٩٩٨)، ص٧٧.

(٩) غازي محمد فريج، مرجع سابق، ص ٣٢.

(١٠) غازي محمد فريج، المرجع نفسه، ص ٣٠.

(١١) محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، (الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ٢٠٠٦)، ص٣٨.

(١٢) قاسم علوان سعيد، سهاد عادل اسعد، الفساد الإداري والمالي، (٢٠١٤) ٦ مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد ١٨، ص٧.

(١٣) نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ٣٦٠.

(١٤) محمد جمال الذنيبات، الوجيز في القانون الإداري، (الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر، عمان ٢٠٠٣)، ص ١٧.

(١٥) صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (المركز العبي للدراسات إلأمنية، الرياض ١٩٩٤)، ص ٤١.

(١٦) نجم عبود نجم، مرجع سابق، ص ٢٨٩.

(١٧) هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد المالي والإداري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠١١)، ص ٥٣.

(١٨) عبد القادر الشيخلي، الواسطة في الإدارة: الوقاية والمكافحة، ١٩ المجلة العربية للدراسات والتدريب، العدد ٣٨، ص٢٤٣.

(١٩) محمود محمد معابرة (٢٠١١) الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٠١.

(٢٠) احمد السيد كردي، خصائص الإدارة الإلكترونية (٢٠١٦)، متاح على الموقع الإلكتروني، www.kenanonline.com، ٢٠٢٣/١٠/٦.

(٢١) وجدي سلمان حاطوم (٢٠٠٧) دور المصلحة الجماعية في حماية الشركات التجارية (دراسة مقارنة)، ط١، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص ١٤.

(٢٢) خالد عبد الخالق سالم (٢٠١٤) الحكومة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ص١٣٠.

(٢٣) المادة (٦/و) من قرار لجنة حقوق الانسان بالامم المتحدة لعام ٢٠٠٠ رقم ٤٧ المتعلق بتعزيز الديموقراطية.

(٢٤) عبد الكريم ايهاب، خلف الحلفي (٢٠١٦) الحوكمة الاكاديمية وأثر اخلاقيات العمل ومهارات المدراء الاستراتيجين في تطبيقها، ط١، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد، ص ٢١.

(٢٥) مريم خالص حسين (٢٠١٣) الحكومة الالكترونية، بحث منشور في وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ص٤٤٥.

(٢٦) صدام الخمايسة (٢٠١٣) الحكومة الالكترونية الطريق للاصلاح الاداري، عمان، عالم الكتب الحديث، ص٣٧.

(٢٧) ايهاب عيسى، طارق عامر (٢٠١٧) الحكومة الالكترونية، ط١، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة، ص١٨.

(٢٨) مريم خالص حسين، مرجع سابق، ص٤٤٦.

(٢٩) بسمة المسحال (٢٠١٤) دور استقلالية مر اجع الحسابات في تحقيق متطلبات الحوكمة وأثرها على مصداقية المعلومات الحسابية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين، ص٣٣.

(٣٠) عادل رزق (٢٠٠٩) الادارة الرشيدة والاصلاح المالي والاداري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، ص١٥١.

(٣١) وجدي حجازي (٢٠٠٧) مؤشرات تحسين فاعلية لجان المراجعة وأثرها في تفعيل الحوكمة الجيدة للشركات، مجلة ربع سنوية، ع٣١، يوليو، ص٩٥.

(٣٢) مديحة فخري محمود محمد (٢٠١١) دراسة تحليلية لمفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقه في الجامعات المصرية، مجلة المستقبل التربية العربية، المجلد ١٨، العدد٧٢، ص٧.

(٣٣) زهير عبد الكريم الكايد (٢٠٠٣) الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية. ص٥٠.

(٣٤) راضي محمد الشناق (٢٠٠٩) مفهوم الحاكمية ودرجة ممارستها في الجامعات الاردنية الخاصة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الادارة التربوية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية، ص١١.

(٣٥) مدحت محمد ابو النصر (٢٠١٥) الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة، ط١، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ص٤٤.

(٣٦) حسن احمد الشافعي (٢٠٠٩) الحوكمة في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، ص ١٣٩.

(٣٧) خالد عبد الله حمادي (٢٠١٣) التصدي للفساد الاداري من خلال التحول الى الادارة الالكترونية للحكومة المحلية، مجلة المفتش العام، العدد المزدوج (٣-٤) السنة الثانية، ص١٠٤.

(٣٨) نورالله كمال وآخرون (١٩٧٣) الاتجاهات الحديثة في الادارة المحلية، موسوعة الحكم المحلي، ج١، ص٨٠٢.

(٣٩) بان اوميد رشيد (٢٠١٥) العلمية في المواقع الالكترونية لكليات جامعة بغداد، مجلة التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد٢٦، العدد١، ص٢٧٤.

(٤٠) احمد حسين شيحل (٢٠٠٩) تدريس مادة مبادئ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، المعوقات والحلول، مجلة العلوم السياسية، العددان ٣٨-٣٩، ص٣٨٦.

(٤١) علي عبد الرزاق الخفاجي (٢٠١٣) الحكومات المحلية وصنع السياسات العامة في العراق، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد، ص١٦٣.

(٤٢) سعدون الجميلي (٢٠١٣) الفساد الاداري والمالي مفهومه وتطبيقاته، بغداد، ص١١.

(٤٣) منظمة الشافية الدولية (٢٠١٢) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد، ص١١٧.

(٤٤) جميل جرامين (دون سنة نشر) دليل الحوكمة المؤسساتية وادارة المخاطر لمؤسسات التمويل الاصغر في العالم العربي، ص٤.

(45) United Nations (2001). A Manual on Mechanism to Increase Transparency in Administration, ―OPEN System of Seoul‖ ،p07 .

(٤٦) عمر رحال وآخرون (٢٠٠٤) مدخل الى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين الحكم المحلي النموذجي، ص ٢٩.

قائمة المصادر والمراجع

اولا: الكتب

١- لسان العرب، لابي الفضل محمد بن مكرم بن منظور إلافريقي، المتوفي سنة ٧١١هـ، دار صادر، بيروت، لبنان، ج١، ج٣.

٢- سلامة بن سليم الرفاعي (٢٠١٥) الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ودورها في محاربة الالفساد المالي، دراسة مقارنة، الرياض، مكتبة القانون والاقتصاد.

٣- هاشم الشمري، ايثار الفتلي (٢٠١١) الفساد الاداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، عمان، الاردن دار اليازوري.

٤- نجم عبود نجم (٢٠٠٦) اخلاقيات الادارة ومسؤولية الاعمال في الشركات الاعمال، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

٥- مازن ليلو ماضي (دون سنة) الفساد الإداري في الوظيفة العامة، ط١، مركز الكتاب الأكاديمي.

٦- مروان محي الدين، أثر الفساد في النمو الاقتصادي ورقة قدمت للمؤتمر العلمي الدولي لنقابة خبراء المحاسبة، لبنان (١٩٩٨).

٧- محمد مصطفى سليمان، حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري، (الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ٢٠٠٦).

٨- قاسم علوان سعيد، سهاد عادل اسعد، الفساد الإداري والمالي، (٢٠١٤) ٦ مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد ١٨.

٩- محمد جمال الذنيبات، الوجيز في القانون الإداري، (الطبعة الأولى، الدار الدولية للنشر، عمان ٢٠٠٣).

١٠- هاشم الشمري وإيثار الفتلي، الفساد المالي والإداري وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، (دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن ٢٠١١).

١١- محمود محمد معابرة (٢٠١١) الفساد الاداري وعلاجه في الشريعة الاسلامية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.

١٢- احمد السيد كردي، خصائص الإدارة الإلكترونية (٢٠١٦)، متاح على الموقع الإلكتروني، www.kenanonline.com، 6/10/2023.

١٣- وجدي سلمان حاطوم (٢٠٠٧) دور المصلحة الجماعية في حماية الشركات التجارية (دراسة مقارنة)، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت .

١٤- خالد عبد الخالق سالم (٢٠١٤) الحكومة الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات، ط١، دار النهضة العربية، بيروت.

١٥- عبد الكريم ايهاب، خلف الحلفي (٢٠١٦) الحوكمة الاكاديمية وأثر اخلاقيات العمل ومهارات المدراء الاستراتيجين في تطبيقها، ط١، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع، بغداد.

١٦- صدام الخمايسة (٢٠١٣) الحكومة الالكترونية الطريق للاصلاح الاداري، عمان، عالم الكتب الحديث.

١٧- ايهاب عيسى، طارق عامر (٢٠١٧) الحكومة الالكترونية، ط١، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، القاهرة.

١٨- عادل رزق (٢٠٠٩) الادارة الرشيدة والاصلاح المالي والاداري، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر.

١٩- زهير عبد الكريم الكايد (٢٠٠٣) الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية.

٢٠- مدحت محمد ابو النصر (٢٠١٥) الحوكمة الرشيدة فن ادارة المؤسسات عالية الجودة، ط١، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.

٢١- حسن احمد الشافعي (٢٠٠٩) الحوكمة في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.

٢٢- نورالله كمال وآخرون (١٩٧٣) الاتجاهات الحديثة في الادارة المحلية، موسوعة الحكم المحلي، ج١.

٢٣- علي عبد الرزاق الخفاجي (٢٠١٣) الحكومات المحلية وصنع السياسات العامة في العراق، ط١، مكتبة السنهوري، بغداد.

٢٤- سعدون الجميلي (٢٠١٣) الفساد الاداري والمالي مفهومه وتطبيقاته، بغداد.

٢٥- منظمة الشافية الدولية (٢٠١٢) نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد.

٢٦- جميل جرامين (دون سنة نشر) دليل الحوكمة المؤسساتية وادارة المخاطر لمؤسسات التمويل الاصغر في العالم العربي.

٢٧- عمر رحال وآخرون (٢٠٠٤) مدخل الى مفهوم الحكم الصالح في فلسطين الحكم المحلي النموذجي.

ثانيا: الدوريات والرسائل

١- احمد حسين شيحل (٢٠٠٩) تدريس ملدة مبادئ العلاقات الدولية فيكلية العلوم السياسية جامعة بغداد، المعوقات والحلول، مجلة العلوم السياسية، العددان ٣٨٦.

٢- بان اوميد رشيد (٢٠١٥) العلمية في المواقع الالكترونية لكليات جامعة بغداد، مجلة التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد٢٦، العدد١.

٣- خالد عبد الله حمادي (٢٠١٣) اتصدي للفساد الاداري من خلال التحول الى الادارة الالكترونية للحكومة المحلية، مجلةالمفتش العام، العدد المزدوج (٣-٤) السنة الثانية.

٤- راضي محمد الشناق (٢٠٠٩) مفهوم الحاكمية ودرجة ممارستها في الجامعات الاردنية الخاصة، رسالة دكتوراه، غير منشورة، قسم الادارة التربوية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الاردنية.

٥- وجدي حجازي (٢٠٠٧) مؤشرات تحسين فاعلية لجان المراجعة وأثرها في تفعيل الحوكمة الجيدة للشركات، مجلة ربع سنوية، ع٣١، يوليو.

٦- مديحة فخري محمود محمد (٢٠١١) دراسة تحليلية لمفهوم الحوكمة الرشيدة ومتطلبات تطبيقه في الجامعات المصرية، مجلة المستقبل التربية العربية، المجلد ١٨، العدد٧٢.

٧- بسمة المسحال (٢٠١٤) دور استقلالية مر اجع الحسابات في تحقيق متطلبات الحوكمة وأثرها على مصداقية المعلومات الحسابية، جامعة الازهر، غزة، فلسطين.

٨- مريم خالص حسين (٢٠١٣) الحكومة الالكترونية، بحث منشور في وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.

٩- خالد حيواني، التسيير العمومي الجديد كمقاربة لترقية الخدمة العمومية ومحاربة الفساد الإداري، (رسالة مقدمة لغاية الحصول على درجة الماجستير، جامعة باتنة ٢٠١٥).

١٠- عبد القادر الشيخلي، الواسطة في الإدارة: الوقاية والمكافحة، ١٩ المجلة العربية للدراسات والتدريب، العدد ٣٨.

١١- صلاح الدين فهمي محمود، الفساد الإداري كمعوق لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (المركز العبي للدراسات إلأمنية، الرياض ١٩٩٤).

ثالثاً: القرارات الرسمية

١- قرار لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة لعام ٢٠٠٠ رقم ٤٧ المتعلق بتعزيز الديموقراطية.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1- United Nations (2001). A Manual on Mechanism to Increase Transparency in Administration, ―OPEN System of Seoul‖ ،p07 .